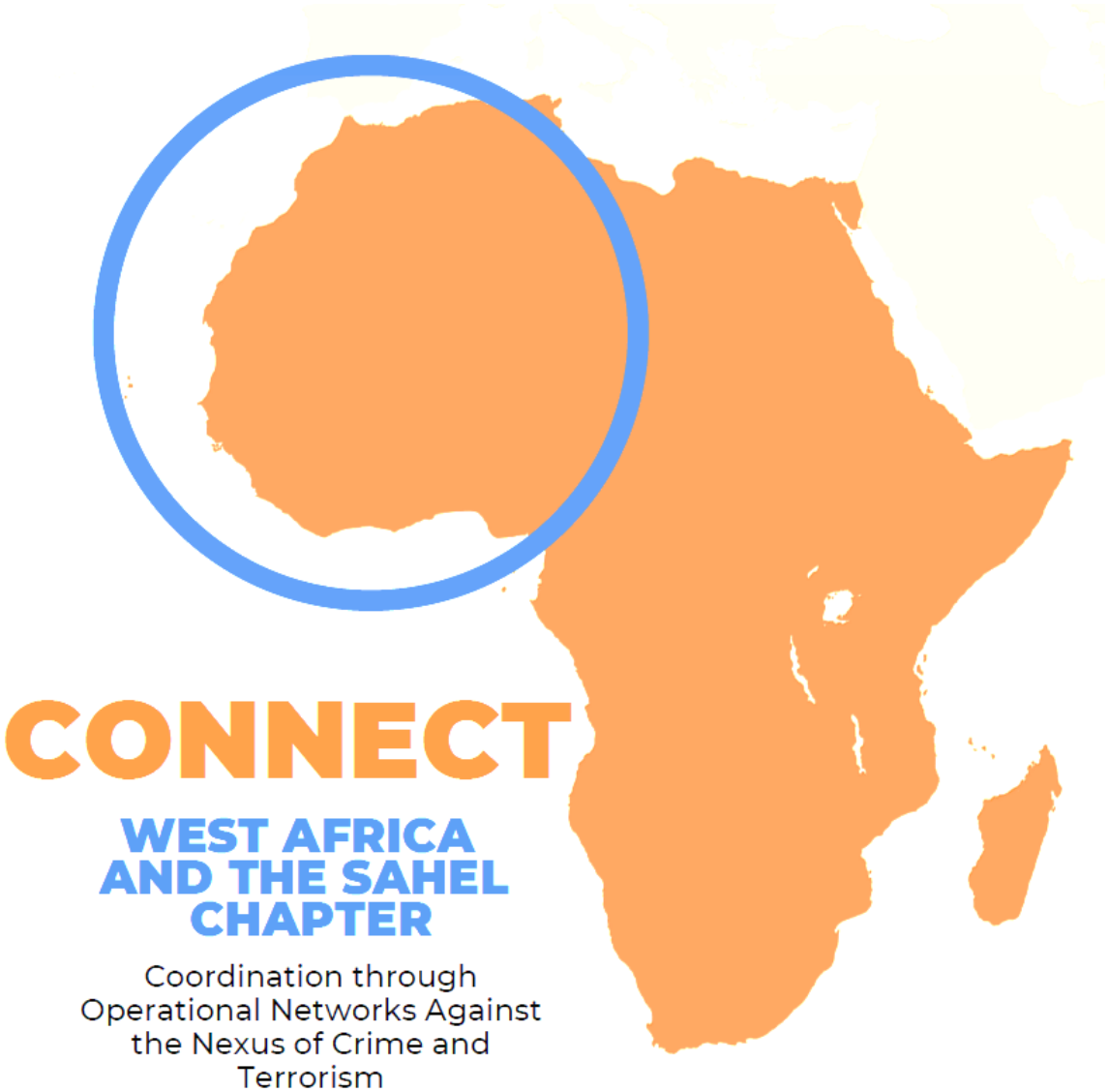
كلمة نقطة الاتصال الوطنية للمملكة المغربية

بمناسبة الإطلاق العملياتي للفصل الأول من الإطار الاستراتيجي "كونكت" فرع غرب إفريقيا ومنطقة الساحل

الجزائر، 10 نونبر 2026



بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة ممثلو الدول والمنظمات الدولية والإقليمية،

يشرفني أن أشارك معكم، باسم المملكة المغربية، في هذه المحطة المهمة في مسار تعزيز التعاون الإفريقي والدولي لمواجهة الروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وأود في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجميع الدول والشركاء الذين أسهموا في بلورة هذه المبادرة وتطويرها.

السيدة الرئيسة،

إن التحولات المتسارعة التي تعرفها الظاهرة الإجرامية والإرهابية تضع دولنا أمام تحديات أمنية وقضائية متزايدة التعقيد.

فلم تعد الجريمة تتطور من حيث حجمها فقط، بل كذلك من حيث طبيعتها وأدواتها وامتداداتها الجغرافية، وقدرة الشبكات الإجرامية على الجمع بين أنشطة غير مشروعة متعددة.

كما أضحى الترابط بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عاملا إضافيا في تعقيد التهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار الإقليميين.

وأمام هذا الواقع، بات من الضروري الانتقال من معالجة كل ظاهرة إجرامية بمعزل عن غيرها، إلى اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة، قادرة على استيعاب الروابط القائمة بينها، وعلى تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجالات الأمن والعدالة الجنائية والوقاية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد جعلت المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من التعاون الإفريقي والتضامن والعمل المشترك خيارات استراتيجية ثابتة في سياستها الرامية إلى الإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة بالقارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، راكمت بلادنا تجربة وطنية متقدمة في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف، تقوم على مقاربة شمولية ومتعددة الأبعاد، تجمع بين الاستباق الأمني، وتطوير المنظومة التشريعية والقضائية، وتعزيز التعاون الدولي، والتأطير الديني، والتأهيل وإعادة الإدماج.

وقد تُرجمت هذه المقاربة إلى جملة من المبادرات والتجارب الوطنية، من بينها برنامج «مصالحة»، الذي يعكس أهمية البعد الوقائي والتأهيلي في مواجهة التطرف العنيف، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز قدرات المؤسسات المختصة، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتطوير آليات التعاون الأمني والقضائي الدولي.

السيدة الرئيسة،

إن المملكة المغربية، التي انخرطت في مسار بلورة الإطار الاستراتيجي CONNECT منذ مراحله الأولى، تجدد اليوم دعمها لهذه المبادرة، وتؤكد التزامها بمواصلة الإسهام في تطويرها، والعمل على تنزيلها على أرض الواقع، انطلاقا من قناعة راسخة بأن التهديدات العابرة للحدود لا يمكن مواجهتها باستجابات وطنية منفردة.

ونعتبر أن القيمة المضافة لهذه المبادرة تكمن، أساسا، في ملكيتها وقيادتها الإفريقيتين، وفي قدرتها على الانتقال من الحوار الاستراتيجي إلى التعاون العملياتي الملموس، مع الاستفادة من

الخبرات والشراكات الدولية في إطار الاحترام المتبادل والاحترام الكامل للاختصاصات السيادية للدول.

ومن هذا المنطلق، تؤكد المملكة المغربية استعدادها للإسهام، إلى جانب الدول الشريكة، في المشاورات والأعمال التحضيرية المتعلقة بالمنصات العملياتية متعددة الأطراف، ولا سيما المنصتين الثالثة والرابعة، بما يعزز التنسيق بين الدول الإفريقية الشقيقة، ويدعم التعاون العابر للقارات بين إفريقيا وأوروبا.

حضرات السيدات والسادة،

إن التحدي المطروح أمامنا اليوم لا يكمن فقط في إحداث آليات جديدة للتعاون، بل في ضمان قدرتها على تحقيق نتائج عملية ومستدامة.

وهو ما يقتضي الانتقال من التعاون الظرفي إلى تعاون مؤسساتي منتظم، ومن مجرد تبادل المعلومات إلى بناء شبكات دائمة للثقة بين الأجهزة والمؤسسات المعنية، في إطار الاحترام التام للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

وختاماً،

نؤكد أن نجاح مبادرة CONNECT سيظل رهيناً بقدرتنا الجماعية على تحويل الالتزام السياسي إلى ثقة عملياتية، والثقة إلى تعاون فعلي، والتعاون إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وإننا على يقين بأن تضافر جهودنا، في إطار ملكية إفريقية حقيقية وشراكات دولية متوازنة، من شأنه أن يسهم في بناء قدرة جماعية ومستدامة على مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، خدمة لأمن شعوبنا واستقرار دولنا وتنمية قارتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.